الأمم المتحدة

TD/449

Distr.: General
27 October 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

ورقة موقف ائتلاف مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)

(A) GE.11-52047 141111 301111

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يتيح الأونكتاد الثالث عشر فرصة تحديد أولويات عمل الأونكتاد في إطار ولايته في السنوات الأربع التالية.

٢- وعلى نحو ما بينته الأزمات الأخيرة، تتأثر التجارة الدولية بعوامل متنوعة. وحتى يتسنى للأونكتاد الاستجابة بسرعة وتكييف مساهماته تبعاً لذلك، لا بد أن يضع اتفاق الدوحة الإطار العام لعمل الأونكتاد وأن يسمح له في الآن ذاته بالمرونة اللازمة لكي يستجيب إلى التحديات والفرص الناشئة. لذلك يتعين على اتفاق الدوحة أن يقيم توازناً بين التوجيهات السياسية الاستراتيجية والإجراءات الملموسة القابلة للقياس.

٣- ولن يحل اتفاق الدوحة محل ولاية الأونكتاد الأساسية المعهود بها إليه كما حددت في عام ١٩٦٤، بل ينبغي أن يحدد الاتجاه الاستراتيجي لتركيز اهتمام المنظمة خلال السنوات الأربع المقبلة بهدف تعبئة جهودها ومواردها من أجل إحراز تقدم كبير وبلوغ الأهداف الملموسة في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها سوياً.

٤- ومجالات العمل في إطار دعائم المنظمة الثلاث، وهي غير مذكورة تحديداً في اتفاق الدوحة، لا يزال كل منها يقوم على الأساس الاستراتيجي المقرر آنفاً.

٥- والمساهمة الأولى لائتلاف مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (اليابان والولايات المتحدة وسويسرا وكندا وأستراليا والنرويج ونيوزيلندا - جسكانز) في مواضيع المؤتمر ليست مساهمة وافية بل ينبغي أن تُفهم على أنها عمل في طور الإنجاز، وهي تقوم على المبادئ والأهداف التالية:

٦- المبادئ:

(أ) الاعتراف بالأونكتاد كمنظمة توجهها الدول الأعضاء، وهذه الدول هي التي تحدد، في عملية قائمة على توافق الآراء، الإطارَ الاستراتيجي والبرنامج السياسي لعمل الأونكتاد؛

(ب) التركيز والتشديد على دور ولاية الأونكتاد ووظيفتها والقيمة المضافة التي تمثلها باعتبار الأونكتاد جهة التنسيق المعنية في الأمم المتحدة بقضايا التجارة والاستثمار والتنمية داخل المجتمع الدولي للوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات والعمليات؛

(ج) الحيلولة دون ازدواجية الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية بغية بلوغ أقصى قدر من الكفاءة في توظيف الموارد النادرة واستخدامها؛

(د) تعزيز عمل الأونكتاد بالتركيز على ميزاته النسبية ولا سيما خبرته ودرايته؛

(هـ) تدعيم دور الأونكتاد في المجالات التي يمكن أن يؤثر فيها بالقدر الأكبر في دعم البلدان النامية والاستجابة إلى احتياجاتها في مجال بناء القدرات المتصلة بالتجارة؛

(و) تكثيف الشراكات الفعالة داخل المجتمع الدولي للوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات والعمليات بغية المساهمة في زيادة التناسق؛

(ز) تكثيف مساهمة الأونكتاد في عملية الإصلاح الرامية إلى "توحيد الأداء" داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ح) التشديد على أهمية الإدارة القائمة على النتائج، من خلال تنفيذ برامج موجهة لتحقيق النتائج تقاس بمؤشرات واقعية لإنجازات المنظمة برمتها بغية ضمان أقصى قدر من الكفاءة في النتائج ومن التأثير والفعالية في عمل المنظمة.

٧- الأهداف:

(أ) تضمين برامج التعاون التقني للأونكتاد عنصري الرصد الموجه نحو تحقيق النتائج وما يليه من تقييم للإنتاج والنواتج والآثار؛

(ب) تحسين العمليات والسياسات الإدارية من أجل تعزيز الخبرة والكفاءة والفعالية الداخلية؛

(ج) بلوغ مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية بواسطة إصلاح الميزانية؛

(د) إصلاح أساليب العمل بغية زيادة الشفافية والفعالية والكفاءة والمساءلة والمردودية؛

(هـ) تعزيز التفاعل مع الجهات المنتفعة لتحسين الإلمام باحتياجاتها ومن ثم تحسين القدرة على تصميم تدخلات مخصصة؛

(و) تحسين التآزر بين الدعائم الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل وبناء توافق الآراء والمساعدة التقنية؛

(ز) تدعيم التواصل بزيادة استخدام الأدوات الإلكترونية وتوخي الكفاءة من حيث التكلفة في توزيع المنشورات؛

(ح) ترشيد المنشورات بالتركيز على نوعية وتأثير المنشورات الرئيسية واستخدام الوثائق الأخرى استخداماً محدَّد الهدف.

أولاً - العولمة المركزة على التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين

٨- تتسم عملية العولمة بزيادة الاتصال والترابط والتكامل في عالم اليوم. وللعولمة ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي. وتقوم العولمة على

تضاؤل الحواجز الجغرافية تضاؤلاً مستمراً يدعم التجارة والنقل والاتصالات خارج الحدود. وفي سياق الأونكتاد، تُعالَج العولمة من خلال بعدها الاقتصادي.

٩- والعولمة قوة اقتصادية عظيمة انتشلت مليارات الناس من الفقر، الأمر الذي تجسد بصورة ملحوظة في الصحوة الاقتصادية التي شهدتها الاقتصادات الناشئة خلال السنوات العشرين الماضية. وينبغي أن تكون المناقشات المتعلقة بالعولمة متوازنة وأن تبرز فوائدها وتسلم بمخاطرها وتتصدى لتحدياتها. ويشكل التجارة الدولية والاستثمار والقطاع الخاص عوامل مهمة في التنمية والنمو.

١٠- **ويتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية.** لذلك لا يمكن أن تكون هناك أي مغالاة في التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١١- وينبغي أن تمسك البلدان النامية بزمام تنميتها الاقتصادية وتتحكم فيها وتوجهها وتحدد أهدافها وتسائل عن نتائج برامج المساعدة. ومع ذلك، ففي حين تؤدي الحكومة دوراً أساسياً في تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة، أثبتت التجربة أن السياسة الاقتصادية التي توجهها الحكومة دون مراعاة قوى السوق تفضي إلى عدم كفاءة الموارد وتحويلها عن وجهتها.

١٢- مجالات التركيز في سياسة الأونكتاد ومساهمته:

(أ) التشديد على ترابط الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. ففصل أي بعد عن البعدين الآخرين يمكن أن يجعل أي تقدم وأي إنجاز يفقد التوازن بل يغدو مضراً. لذا فإن أي إجراء يتخذ في أحد الأبعاد ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية التأثير على البعدين الآخرين. وتندرج ولاية الأونكتاد بالأساس في البعد الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، تشكل الأبعاد الاجتماعية، بما فيها حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومعايير العمل والمعايير الاجتماعية والتعليم ونوعية الخدمات الصحية، والجوانب البيئية، بما فيها حماية البيئة وقوانينها واستهلاك الطاقة والتنوع الأحيائي، عوامل ينبغي أن يدمجها الأونكتاد في جميع أعماله؛

(ب) الحفاظ على أهمية الاستثمار والتجارة والسياسة التجارية باعتبارها أدوات مهمة لبلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية وعناصر أساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويعني ذلك أنه ينبغي التشديد على الصلات بالحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والحصول على الخدمات الصحية والتعليم والأمن الغذائي والبيئة؛

(ج) رصد وتقييم تطور النظام التجاري العالمي واتجاهاته من زاوية إنمائية، بزيادة التشديد على الحلول العملية غير المشوهة للتجارة؛

(د) تكثيف مساهمات الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز، من خلال العمل مع جهات أخرى على دمج التجارة في الخطط الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً، والمساهمة في

تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة تنفيذاً فعالاً من خلال دور الزعامة الـــذي يقـــوم بـــه الأونكتاد في المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛

(هـ) إيلاء اهتمام محدد للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية؛

(و) القيام حسب الاقتضاء بتفعيل النتائج ذات الصلة التي خلص إليهـــا مـــؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المتعلق باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة)، ومـــؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، والمنتدى الرابع رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة (بوسان) واجتماع قمة مجموعة العشرين (كان).

ثانياً – تحسين البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنميـــة الشاملة والمستدامة

١٣- إن النمو الاقتصادي أساس لدعم التنمية الشاملة والمستدامة وللحد من الفقر. ويعزز النمو الاقتصادي بوجود قطاع خاص منتعش يسخر إمكاناته وديناميته بالكامل في كنف بيئة ملائمة. وتمثل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية مقياساً قابلاً للمقارنة يمكّن من تحديد ما إذا كانت التنمية شاملة ومستدامة.

١٤- وتوافر البيئة الاقتصادية الملائمة مشروط بتوافر الحوكمة الرشيدة القائمة على ثلاث دعائم. وتشمل الدعامة السياسية احترام سيادة القانون واحترام الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان علاوة على توافر نظام قضائي فعال وعادل وشفاف. أما الدعامة المدنيـــة فتـــشمل المشاركة المجدية للمجتمع المدني وحرية التعبير وحق الحصول علـــى المعلومـــات. وتـــشمل الدعامة الاقتصادية توافر إطار اقتصادي ومالي كفء وإدارة مالية عامة سليمة والتقيد بقواعد إدارة الشركات ومسؤوليتها. وتقوم الحوكمة الرشيدة على خمسة مبـــادئ أساســـية هـــي الشفافية والنزاهة والمشاركة والمساءلة والكفاءة.

١٥- وتحدد الحوكمة الاقتصادية نطاق أفعال الجهات الحكومية والمنشآت، وتكفل إدارة الأعمال الاقتصادية إدارة سليمة وشفافة ومجدية، وهي أيضاً بمثابة رادع فعال للفساد. لذلك تشكل الحوكمة الاقتصادية قواعد اللعبة التي يقوم عليها الإطار العام لأنشطة القطاعين العام والخاص. وهي تشمل الإدارة المالية العامة الشفافة والمسؤولة، ونظاماً ضريبياً عادلاً وكفئـــاً، وبيئة تنظيمية بسيطة وغير تمييزية تتيح إقامة الأعمال التجارية ومزاولتها، وإطـــاراً ســـليماً للاستثمار الخاص ولحماية حقوق الملكية الفكرية يوفر ظروفاً ملائمة لإقامة المشاريع.

١٦- وتتحمل البلدان مسؤولية تهيئة بيئة اقتصادية ملائمة، وهو شرط مسبق لتعبئة الموارد المالية المحلية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في المدى الطويل دون زيادة عبء الدين العام. ويكتـــسي هـــذا

الاستثمار أهمية خاصة لما ينطوي عليه من إمكانات استحداث الوظائف وإنعاش الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وإقامة المشاريع والارتقاء بمراتب البلدان في سلسلة القيمة المضافة وإقامة صلات مع سلاسل الإمداد العالمية.

١٧- وتشمل عناصر البيئة الملائمة توافر أطر قانونية وتنظيمية عتيدة، وإنفاذ العقود إنفاذاً متسقاً، والمعاملة العادلة والمنصفة، وتدابير قوية لحماية الملكية الفكرية، ونظم تجارية واستثمارية منفتحة، ووسائل مجدية لإقامة المنشآت وتشغيلها وتصفيتها، وسبل انتصاف فعالة للمستثمرين.

١٨- مجالات التركيز في سياسة الأونكتاد ومساهمته:

(أ) سعياً إلى زيادة مساهمة الاستثمار في التنمية إلى أقصى حد، يجب على الأونكتاد أن يركز بقدر أكبر على الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية اجتذاب الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي على حدّ سواء وتيسيره والاحتفاظ به. وينبغي أن يدعم الأونكتاد النمو والتنمية بحافز من القطاع الخاص بغية الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية؛

(ب) ينبغي للأونكتاد، بالاستناد إلى تحاليله السابقة، أن يسعى إلى تحقيق هدفه بتحديد النماذج الناجحة والقابلة للتكرار لدى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، سعياً إلى بلوغ معدلات استثمار عالية، مؤكداً بذلك استنتاجه أن أقل البلدان نمواً يمكن أن تواجه تحديات فريدة من نوعها ولا يسعها في جوانب كثيرة أن تسلك المسار الإنمائي ذاته الذي تسلكه الاقتصادات الناشئة. وينبغي أن يتعمق الأونكتاد في بحث العلاقة بين زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر رأس المال البشري في أقل البلدان نمواً؛

(ج) ينبغي أن يقيّم الأونكتاد تأثير الأهمية المتزايدة للمؤسسات المملوكة للدولة والمدعومة منها على مناخات الاستثمار المحلية وشروط المنافسة في أسواق البلدان الأخرى. وينبغي أن تحدد تحاليل الأونكتاد مدى تأثير السياسات التمييزية أو التفضيلية على قدرة شركات القطاع الخاص المحلية منها والأجنبية على المنافسة بشروط متكافئة في السوق العالمية؛

(د) ينبغي أن يأخذ الأونكتاد بعين الاعتبار ترابط الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في سياق صنع القرار؛

(هـ) ينبغي مواصلة التحليل والحوار المتعلقين بتيسير التجارة وبمسائل النقل والمسائل ذات الصلة، مع مراعاة القيود الجغرافية التي قد تؤثر سلباً على التجارة؛

(و) ينبغي مواصلة العمل المتعلق بإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما يشمل تحديد التدابير الكفيلة بتمكين تلك المؤسسات من امتثال المعايير الدولية وببناء قدراتها التكنولوجية والابتكارية وبتعزيز مشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية.

ثالثاً – تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة في مجالي التجارة والتنمية، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

١٩- ينبغي تشجيع جميع أشكال التعاون المفتوح والشامل تسليماً بالواقع الجديد للاقتصاد العالمي. وتوفر الاقتصادات الناشئة أسواقاً جديدة للبلدان النامية كما توفر مصادر جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية. ونحن نشجع الاستثمار الخاص المنتج والتجارة بين البلدان النامية بالاعتماد على معونة فعالة تعزز ظروف النمو.

٢٠- ينبغي التشديد على أهمية تطبيق مبادئ باريس بشأن فعالية المعونة بالنسبة إلى جميع المانحين، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، وكذا البلدان المتلقية للمعونة.

٢١- وينبغي الإقرار بأن الاقتصادات الناشئة تؤدي دوراً متزايداً كشريكة إنمائية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

٢٢- مجالات تركيز سياسة الأونكتاد ومساهمته:

(أ) يمكن أن يؤدي الأونكتاد دوراً تيسيرياً قيّماً باعتباره منتدىً للتعاون بين البلدان النامية، مع الفهم الشامل لطائفة الشركاء وما لهم من دور وقيمة مضافة وخبرة ودراية تسهم في التنمية؛

(ب) ينبغي تدعيم التحاليل والبحوث المتعلقة بالممارسات الجيدة وبالتجارب القطرية والإقليمية والدروس المستفادة والتبعات بالنسبة إلى وضع السياسات في سياقات منها اتفاقات التجارة الحرة المتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وفيما يتعلق بكيفية استخدام تلك الترتيبات بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من المكاسب الإنمائية الناتجة عن التدفقات التجارية الجديدة؛

(ج) ينبغي أن يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بجمع مواد إحصائية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بغية تحسين فهم هذه الظاهرة واتجاهاتها في هذا الصدد؛

(د) لا بد من ضمان الانسجام والتناسق مع المنظمات الرئيسية الأخرى المعنية ببناء القدرات التجارية، لا سيما منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز التجارة الدولية والإطار المتكامل المعزز ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والمركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) ينبغي التصدي للفرص والتحديات المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما التعاون بين الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً، بمساعدتها

على دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وتوجيه هذا التعاون نحو تنمية القدرات الإنتاجية.

رابعاً – التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة

٢٣- ينبغي الإقرار بأن الفساد حاجز كبير مانع للتنمية، إذ يتسبب في الآن ذاته في تحويل الموارد عن وجهتها وفي إعاقة النمو. لذلك لا بد أن تنفذ بهمة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن تكون المعاملات الحكومية شفافة وخاضعة للمساءلة.

٢٤- وينبغي الإقرار بأن الاقتصادات الناشئة أصبحت جهات فاعلة رئيسية باعتبارها شريكة تجارية للبلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً ولأنها توفر لمنتجات هذه البلدان أسواقاً جديدة وناشئة.

٢٥- وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار تنامي الطلب على السلع الأساسية مثل الغذاء والمواد الأولية اللازمة للبنية الأساسية وللإنتاج الصناعي في الاقتصادات الناشئة. وينطوي ذلك على خطر بالنسبة إلى البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، يتمثل في تزايد اعتمادها على صادرات السلع الأساسية، وهو ما يؤدي إلى كبح وتأخير التحول الهيكلي والارتقاء في سلسلة القيمة العالمية.

٢٦- مجالات تركيز سياسة الأونكتاد ومساهمته:

(أ) تكثيف العمل الدعائي المتعلق بالفوائد الإنمائية لنظام تجاري متعدد الأطراف ومحدد القواعد. كما ينبغي، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي حدود الموارد المتاحة، تدعيم رصد الأشكال الحمائية القائمة والجديدة، بما في ذلك الحواجز غير التعريفية، وتأثيرها على البلدان النامية؛

(ب) مواصلة العمل بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل رصد التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة المتعلقة بسياسات التجارة وتمويل التجارة من زاوية إنمائية والإبلاغ بتلك التحديات؛

(ج) تتمثل المقومات الأساسية للبيئة الملائمة في توافر نظم عتيدة للملكية الفكرية، وهو ما يسهّل تدفق التكنولوجيات، وفي القدرة على الاستيعاب من أجل استخدام تلك التكنولوجيات، وفي رأس المال البشري الذي يساهم في القدرات الإنتاجية. ويسلم الأونكتاد بدور الريادة الذي تقوم به المنظمة العالمية للملكية الفكرية داخل أسرة الأمم

المتحدة فيما يتعلق بتوفير أفضل وسائل تيسير نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أقل البلدان نمواً على النحو المبيّن في جدول أعمال التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

(د) ينبغي للأونكتاد، إذ يسعى إلى تدعيم نشاطه في مجال تقديم التوصيات السياساتية وتحديد الممارسات الجيدة في سياسة الاستثمار، أن يكثف تعاونه مع المنظمات الدولية الرئيسية المعنية بالاستثمار. ويمكن أن يشمل هذا التعاون حسب الاقتضاء التحليل المشترك للسياسات والمشاركة الجماعية في اجتماعات تنظيمية رئيسية وفي وضع جداول أعمال متكاملة بشأن الاستثمار، إلى جانب تنظيم المنتدى العالمي للاستثمار. وسيكون الهدف من هذا التعاون ضمان أن تكمل المناقشات المتعلقة بسياسة الاستثمار داخل الأونكتاد المناقشات الجارية والجهود المبذولة في مؤسسات مختصة أخرى وأن تضعها في الحسبان؛

(هـ) زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وقد يتمثل هذا الدعم في الرصد والتحليل واستعراض السياسيات والمساعدة التقنية في حدود الموارد المتاحة؛

(و) تشجيع اعتماد سياسات تنعش الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، بما في ذلك بحث دور تمويل التجارة والاستثمار وأسعار السوق الدولية والمعونة؛

(ز) احترام ولايات منظمات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال التكنولوجيا، بما أن عمل الأونكتاد في هذا المجال منحصر في سياق الاستثمار. وفي إطار هذا الدور المحدود، يمكن للأونكتاد أن يستخدم على النحو المناسب قدراته على تحليل السياسات من أجل تحديد عناصر مناخات الاستثمار والخيارات السياساتية التي تدعم بناء قدرات إنتاجية تيسر تدعيم نشر واستيعاب التكنولوجيات والمعارف والخبرات في أقل البلدان نمواً؛

(ح) يمكن أن تساعد شراكات القطاعين العام والخاص على تعزيز إدماج البلدان النامية والمنتجين المحليين في نظم الإنتاج العالمية. وينبغي أن يستخدم الأونكتاد قدراته البحثية والتحليلية لتقييم نماذج شراكات القطاعين العام والخاص التي تساعد على إقامة تلك الصلات في البلدان النامية؛

(ط) تدعيم العمل المتعلق بالخدمات، بهدف بناء القدرات في مجال الإمداد بالخدمات في البلدان النامية، بغية تشجيع التنويع والمنافسة واستحداث الوظائف وتنمية التجارة؛

(ي) تحليل ما لطلب الاقتصادات الناشئة المتزايد على السلع الأساسية والمواد الأولية اللازمة للبنية الأساسية وللإنتاج الصناعي من تأثير على التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي والارتقاء في سلسلة القيمة العالمية بالنسبة إلى البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً.

خامساً – تعزيز الاستثمار والتجارة وإقامة المشاريع والسياسات الإنمائية المتصلة بها بغية دعم النمو الاقتصادي المطرد من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة

٢٧- القيام بالدعوة إلى تحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية باعتبار هذا التحرير أفضل وسيلة لتحسين استفادة البلدان النامية من التجارة العالمية ولتحقيق التنمية المستدامة وللحد من الفقر.

٢٨- ومشاركة البلدان النامية في النظام التجاري العالمي مهمة، ويمكن تيسير تلك المشاركة بوسائل منها المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والمعونة من أجل التجارة.

٢٩- ثم إن تطوير القدرات الإنتاجية وتعبئة الموارد من أجل التنمية يبقيان تحديين مستمرين. وتتمثل عناصر بناء القدرة الإنتاجية في بلد ما في تشجيع سياسات وطنية توفر بيئة أعمال مؤاتية والقيام باستثمارات رشيدة في البنية الأساسية في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصحاح، على أن يقترن ذلك بتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم ونظم الصحة والتغذية.

٣٠- ويشكل الاستثمار عاملاً متزايد الأهمية في صنع السياسات الاقتصادية الدولية. فالاستثمار الأجنبي هو منبع رأس المال والتكنولوجيا والروح التنافسية والأفكار الجديدة. وهو حافز للوظائف وللابتكار ويساهم على نحو متزايد في التجارة. ويصح هذا الاتجاه على البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة على حد سواء. ويستدعي الاستثمار الأجنبي المباشر توافر مناخ استثمار محلي شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به إلى جانب نظام مناسب لإنفاذ العقود واحترام حقوق الملكية بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

٣١- وتنمية القدرات الإنتاجية أساسية. ويمكن توسيع نطاق هذه القدرات من خلال إقرار حوافز لتشجيع الاستثمارات الحكيمة في رأس المال المادي والبنية الأساسية والمصانع والمعدات بالنسبة إلى الشركات والمزارع؛ ومن خلال الاستثمارات الحكيمة في رأس المال البشري في مجالات التعليم والتدريب والصحة والتغذية؛ وكذلك الاستثمارات وغيرها من التدابير بعيدة النظر الرامية إلى الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية وتجديدها. وعند النظر في القدرة الإنتاجية، ينبغي تفادي أخطاء الاستراتيجيات الإنمائية الأولى التي ركزت على الصناعة الثقيلة والسلع الإنتاجية على حساب الزراعة ورأس المال البشري والصادرات المعتمدة على كثافة اليد العاملة.

٣٢- مجالات تركيز سياسة الأونكتاد ومساهمته:

(أ) الاضطلاع، في حدود الموارد المتاحة، بالعمل التحليلي والبحثي المتزايد المتعلق بدور تشجيع الاستثمار والتجارة بالنظر إلى الثغرات الحالية وإلى تغير كفة الميزان لصالح الاقتصادات الناشئة؛

(ب) يجب على الأونكتاد، تمشياً مع مسعاه لدعم التنمية المعتمدة على القطاع الخاص، أن يعمق مشاوراته مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بهدف تحديد الحواجز الرئيسية التي تعوق الاستثمار المحلي والأجنبي لا سيما في أقل البلدان نمواً. ويمكن للأونكتاد القيام بذلك من خلال قياس أداء البلدان بمؤشرات الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتحديث تقييمه وتحليله لعوامل تدني أداء البلدان في مجال اجتذاب الاستثمار الخاص، والتركيز على القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة في أقل البلدان نمواً التي تبيّن أنها متدنية الأداء؛

(ج) ينبغي للأونكتاد، في حدود الموارد المتاحة وفي إطار عمله المتعلق بالاستثمار من أجل التنمية، لا سيما الاستثمار في البنية الأساسية، أن يساعد الدول الأعضاء فيه من خلال تقييم أفضل السبل لتحفيز تدفقات الاستثمار المؤثرة، وذلك بتحديد المتطلبات الخاصة بالمؤسسات الجاهزة للاستثمار، والآليات اللازمة لربط المستثمرين بالفرص، والممارسات الجيدة للاستفادة من أصول المؤسسات والشركات الخاصة وغير ذلك من المستثمرين المؤثرين؛

(د) تشجيع سياسة المنافسة ومعايير حماية المستهلك في البلدان النامية ودعم بناء القدرات في مجال تنفيذ هذه المعايير وتلك السياسة؛

(هـ) مواصلة دعم بناء القدرات التجارية في البلدان النامية لا سيما أقل البلدان نمواً.